

## متابعة

حرّرت القوى الأمنية عشرات الفتيات المستعبدات لتجار الجنس. حُتِمَت «مملكة العبودية الجنسية» في المعاملتين بالشمع الأحمر، لكنّ همالك أخرى لا تزال تنشط في عالم الدعارة السفلي. تعلم الأجهزة الأمنية أنّ هناك عشرات الاماكن على شاكلة الـ «شي موريس»، لم يُسلط الضوء عليها بعد، لكنّ انكشاف وجود شبكة كبيرة تستعبد عشرات الفتيات في الدعارة القسرية، طرح ألف سؤال وسؤال؟

# تحقيق في التحقيق: أوكار تجار البشر محمية



بـ 22 عنصراً فقط يُزِيدُ القِيمُونُ مكافحة الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر (مروان طحطح)

## رضوان مرتضى

هل يُعقل أنّ تزدهر سوق واسعة للاتجار بالنساء وتسخيرهن في تقديم خدمات الجنس من دون علم الأجهزة الأمنية؟ سواء كانت هذه الأجهزة تعلم ومتواطئة أو لا تعلم وغافلة، فذلك لا يُعفيها من المسؤولية. من سهل هروب الرأس المدبّر لهذه الشبكة؟ هل كان واحداً من أفراد القوى الأمنية أم متنقداً أعلمه قبل عملية الدهم؟ هل كانت مجرد صدفة أن يتزامن كشف النقاب عن شبكة الاتجار بالنساء مع فتح ملفات الفساد في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي؟ لماذا ترك عناصر الأمن العام الفتيات والموقوفين إثر عملية الدهم التي حصلت منذ خمسة أشهر؟ هل يُعقل أنّ أياً من الفتيات الثلاث والثلاثين اللواتي أوقفن حينها لم تات على

ذكر عمليات التعذيب والاكراه التي يتعرضن لها؟ ما قصة المبلغ المالي الضخم الذي ذكرت إحدى الفتيات في إفادتها أنّ عماد الريحاوي دفعه ليجري إخراجها من الملف؟ لماذا جرت عملية الدهم التي نفّذها عناصر الاستقصاء على مرحلتين؟ إذ تذكر المعلومات، بحسب مصادر التحقيق، أنّ عناصر الاستقصاء دهموا مبنى «الشي موريس»، وهناك سألوا إن كانت أي واحدة من الفتيات تمارس الدعارة بالإكراه، فرفعت ست سيدات أيديهن. عندها اصطحبت القوى الأمنية السيدات الست، إضافة إلى ست حارسات وسبعة حراس جرى توقيفهم. وطلب الضابط المسؤول من الباقيات المغادرة. بعد يومين، وبناء على إشارة القضاء، بعد اكتشاف شكل من الاتجار بالبشر، بدأت القوى الأمنية البحث عن باقي الفتيات. وقد عُثِرَ على معظمهن في أحد الشاليهات في البوار. وهنا يُطرح سؤال: لماذا تُركن هؤلاء الفتيات يخادرن، علماً أنهن جميعهن ذهبن إلى شاليهات يستأجرها عماد الريحاوي. ولماذا أصلاً، قد يبقى أو يُترك الـ «Chez Maurice» الذي يستثمره موريس جعجع مفتوحاً، فيما صاحب الاستثمار الأساسي موقوف منذ أربعة أشهر؟

قد يقول قائل أنّ إقفال الـ «Chez Maurice» سيؤدي حكماً لتحوّل «الزبائن» إلى بيت دعارة آخر، لتُكمل دورة الاستغلال. نظرية المؤامرة هنا تقول: «إبحث عن المستفيد»، فالتجربة تُثبت أنّ «الدرّة» دوماً يقف خلفها «قوَّاء» آخر سيرزده عمله بوقف عمل منافسه، لكن هذه الأسئلة قد تجد أجوبة عنها، فيما قد يبقى كثير منها بلا إجابة، علماً أنّ معلومة وحيدة في هذا السياق قد تضيء الخليل. فالمصادر الأمنية، ومن باب الحرص والمتابعة، تكشف أنّ مراقبة الحركة الجغرافية لهاتف عماد الريحاوي وعلي حسن رصدت انتقالهما إلى الأراضي السورية، إذ تُشير المعلومات إلى أنّ الرصد التقني أظهر أنّ آخر نقطة كان فيها هاتفاهما شغالين هي عند الحدود اللبنانية السورية قبل أن يُقفلا نهار الإثنين الماضي، وأمس، امر قاضي التحقيق بيتر جرمانوس باقفال 13 ملهى على ساحل كسروان، وذلك بسبب ورود معلومات عن اجبار الفتيات على العمل بالدعارة وعدم اجراء الفحوص الطبية الدورية لهن وظهور «الايذ» بينهن. منذ أسابيع، أقفال الـ «Chez Maurice». أنقذت 47 فتاة تستغلن في أعمال

## شاهد ما شاهدت حاجة!

تكاد تتشابه إفادات جميع الموقوفين في قضية الـ «Chez Maurice». 13 موقوفاً وموقوفة (لبنانيون وسوريون) يسردون قصصاً تكاد تكون متشابهة، باستثناء إفادة السائق الذي كان ينقل الفتيات ويحضرهن من «أبو النور»، تاجر البشر الأشهر بين سوريا والبلدان العربية. ورغم أنّ معظم أفراد الحراسة السبعة، كانوا يتقاضون مبلغ 600 دولار أسبوعياً، إلا أنّ هؤلاء يكررون أنهم لم يكونوا على علم بما يجري داخل المبنى. إذ إن مهنتهم كانت تقتصر على إخراج الزبون السكران أو الذي يؤدي الفتيات، ويروي أحد هؤلاء أنّ نظام العمل الذي وضعه عماد الريحاوي كان يحظر عليهم التواصل مع الفتيات في الداخل تحت طائلة الطرد. وبالسؤال عن أسلوب تعامل الريحاوي مع الفتيات، أبلغ أحد الحراس الموقوفين أنّ الريحاوي كان يأتي يومياً عند الساعة الخامسة والنصف فجراً، أي قبل نصف ساعة من مغادرتهم (يوم علمهم بين السادسة مساءً والسابعة فجراً). ورداً على سؤال أحد العناصر الأمنية في مفرزة الاستقصاء عن سبب قبوله عملاً كهذا، قال أحد الحراس الموقوفين: لم أجد عملاً. كنت عاطلاً من العمل. فخيّرت نفسي بين السرقة والقتل وترويج المخدرات وحراسة بائعات الهوى، فاخترت الأخيرة لأنّها الأفضل.

بل وضع الطلاب ليطمئن إلى أنّه لن يُنقَب أو يُزَال. تعود قصة الـ «Chez Maurice» إلى سنوات خلت. فقد كان موريس جعجع يملك مطعماً في منطقة غزير يحمل اسم «Chez Maurice» منذ سنوات، لكنه اشتهر بعدما صار يستخدم الشقق القائمة فوق المطعم لتسهيل الدعارة لزبائنه. وبعدها ذاع صيته، ونحت ضغط شكاوى الجيران، أغلق المطعم وحُتِم بالشمع الأحمر. حصل ذلك منذ ست سنوات تقريباً.

لماذا جرى الدهم الذي نفّذه عناصر الاستقصاء على مرحلتين؟

انتقل بعدها جعجع للاستثمار في منطقة المعاملتين، فاستأجر المبنى الذي يُعرف باسم «شاليهات المير»، وهو المكان الذي سُجنت فيه الفتيات، والذي دهم أخيراً. وأبقى التسمية نفسها «Chez Maurice» للحفاظ على زبائنه. ثمّ ضمّن المبنى لكل من عماد الريحاوي وعلي حسن (وهما سوريان) اللذين توليا إدارة أعمال الدعارة هناك، علماً أنّ المذكورين كانا يعملان لدى «أبو غارو»، أحد أشهر القوادين، الذي توفي منذ أربع سنوات. غير أنّ اسم «أبو غارو» بقي يُداول للشهرة التي يتمتع بها المكان في أوساط الشباب، ولقدرته على جذب الزبائن، بحسب أحد المصادر الأمنية. أوقف مكتب حماية الآداب موريس جعجع منذ أربعة أشهر تقريباً. أنّهم الرجل بـ «الاتجار بالبشر»، علماً أنّ مذكرة التوقيف الصادرة بحقه أتت على خلفية إفادة فتيات كنّ يعملن في الدعارة بتسهيل من جعجع

الدعارة بالإكراه، ومن دون مقابل أحياناً. سلّمت الفتيات إلى جمعيات لدعمهن نفسياً. فيما ألقى القبض على سبعة حراس وست حارسات، كنّ فتيات هوى قبل أن يتقدّم بهن العمر ويتراجع طلب الزبائن عليهن. يومها «أشفق» عليهن عماد الريحاوي، وبدلاً من رميهن في الشارع، عيّنهن حارسات على الفتيات الجديديات. لم يكن الـ «Chez Maurice» أقل من مركز اعتقال. في بقعة نائية متفرجة من شارع المعاملتين، حيث يقع حصن الدعارة. مبنى أبيض بقضبان حديدية تزخُرُ طابقه كما غرف السجن. ورُعت بعناية ست كاميرات مراقبة لترصد الزوّار، وربما أيضاً، العاملين والمتطفلين على حدّ سواء. زوايا الكاميرات كفيّة بتحديد هوية الأشخاص وأرقام سياراتهم حتى وأكثر ما يشدّ الانتباه أنّ زجاج نوافذه طلي بالأسود. يُريد القِيم عليه عزل من فيه عن العالم الخارجي. لم يستخدم زجاجاً مزوداً بعازل للرؤيا،

## تقرير

# إعادة فتح مكب الكفور العشوائى

## أمال خليل

كأن أزمة النفايات لم تحصل أو أنّ الحراك الشعبي لم يمر في النبطية. فقد تقرر إعادة فتح مكب الكفور العشوائى مجدداً لرمي نفايات المدينة وبلدياتها، إذ علم أهالي الكفور، أمس، أنّ المكب الذي أقفله بأجسادهم قبل أشهر، عاد كحل وحيد لأزمة النفايات التي تجددت في المنطقة، بسبب تعثر عمل معمل الكفور لمعالجة النفايات،

بعد شهر واحد فقط على انطلاقته. منذ أيام، تراكمت أكوام النفايات في شوارع النبطية وبلدياتها، بسبب عدم جمعها ونقلها إلى المعمل وفق الاتفاق بين وزارة التنمية (الوصية على المعمل) واتحاد بلديات الشقيف (المشرف) والشركة التي رست عليها مناقصة التشغيل «دنش ولافاجيت» والمتعهد حسن بصل المكلف من الاتحاد جمع النفايات ونقلها إلى المعمل.

أين يكمن الخلل بين الأطراف الأربعة، الذي أعاد المنطقة إلى النقطة الصفرة؟ قبل أسبوعين، وجّه رئيس الاتحاد محمد جابر إنذاراً إلى الشركة بسبب تقصيرها، منتقداً بطء معالجة 150 طناً تنقل إليه يومياً من مدينة النبطية وبلدياتها. والأسباب: عدد العمال غير الكافي المكلف بالفرز وتشغيل آلات الفرز والتخمير لساعات قليلة، وجعل الشاحنات المحملة بالنفايات تنتظر لساعات قبل تفريغ حمولتها داخل

المعمل، وإفراغ أطنان من النفايات في مواقف السيارات والشاحنات بعد تكدّس كمياتها داخل المعمل، وتكدس أطنان البلاستيك والكرتون المفرزة في الزوايا... منذ ذلك الحين، لم تقم الشركة بمعالجة الخلل، بل ازداد البطء في المعالجة، حتى تكدس 800 طن من النفايات غير المعالجة في أرجاء المعمل، بحسب عضو بلدية الكفور المنحلة جان ناصيف. وتراكمت النفايات في الشوارع بسبب تلوّك

المتعهد في جمع النفايات لأنّ ألياته وعماله ليسوا جاهزين للمهمة بعد، وفق مصادر في الاتحاد. بدلاً من معالجة الأسباب التي أدت إلى تعثر تجربة المعمل وجمع النفايات في شهرها الأول، وجدت مكب الكفور حلاً سريعاً وسهلاً لعدم تراكم النفايات لأسابيع كما حصل سابقاً، علماً بأن عمليات سرية لرمي للنفايات في المكب سجلت قبل عشرة